الأمم المتحدة S/PV.9429

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

الجلسة **9429**

الجمعة، 29 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 11/50

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد خوجة | (ألبانيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إكوادور | السيدة سانشيس إسكييردو |
| | الإمارات العربية المتحدة | السيد أبو شهاب |
| | البرازيل | السيد فرانسا دانيز |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | غابون | السيد نانغا |
| | غانا | السيد أبودو – بيريسبورن |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيدة فرايزر |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد فيبس |
| | موزامبيق | السيد بامبيسا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد إيشيكاني |

**جدول الأعمال**

صون السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2652 (2022) (S/2023/640)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتتحت الجلسة الساعة 11/50.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**صون السلام والأمن الدوليين**

## تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2652 (2022) (S/2023/640)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/640، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2652 (2022).

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/708، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فنلندا، قبرص، كرواتيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا، اليونان.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

**السيدة فرايزر** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال يساورنا القلق إزاء استمرار الرحلات المحفوفة بالمخاطر للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين. وغالبا ما ييسر المتجرون بالبشر والمهربون هذه الرحلات. ويهدف مشروع القرار S/2023/708، الذي سيصوت عليه المجلس، إلى توجيه رسالة قوية إلى من يسعون إلى التربح من تلك المعاناة الإنسانية.

وقد تعاونت مالطة، بوصفها شريكة في الصياغة مع فرنسا، على نطاق واسع مع الدول الأعضاء. ولم ندخر جهدا لمراعاة المنظورات والشواغل التي أثيرت مع الحرص في الوقت نفسه على عدم الحياد عن نطاق مشروع القرار.

إن النص الذي سيبت فيه المجلس الآن تجسيد لتلك الجهود. وهو يركز على حقوق الإنسان والاحتياجات الفورية للاجئين وطالبي اللجوء وغيرهم من المهاجرين ويضعها في صميم الجهود الرامية إلى منع ومكافحة التهريب والاتجار. ويمكن للمجلس الآن أن يؤكد مجددا تصميمه على مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص قبالة سواحل ليبيا بطريقة تصون حقوق الإنسان.

وفي غضون ذلك، تظل مالطة ملتزمة بإنقاذ الأرواح وبالإدارة الفعالة للهجرة الجماعية بطريقة تحترم القانون الدولي احتراما كاملا.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

*أُجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، البرازيل، سويسرا، الصين، غابون، غانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 14 صوتا مؤيدا، ولم يعارضه أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2698 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2698 (2023)، الذي أعدته فرنسا ومالطة، والذي يمنح الاتحاد الأوروبي ولاية لتنفيذ عملية إيريني التي تضطلع بها القوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

إن جلسة الإحاطة التي عُقدت أمس (انظر S/PV.9428) بناء على طلبنا، لم تقدم، للأسف، إجابة على السؤال عن سبب الحاجة إلى هذا القرار إذا كان الاتحاد الأوروبي، كما رأينا مرة أخرى أمس، غير قادر على الاضطلاع بالمهام التي طلبها على النحو الواجب.

ولم نمنع اعتماد القرار احتراما فحسب لجهود القائمين على الصياغة، فرنسا ومالطة، الذين قاموا بعمل لافت في إعداد النص الجديد. وسبق ذلك مشاورات، عُقدت بناء على إصرارنا، اتضح خلالها أنه سيكون من الخطأ ترك النص من دون تغييرات والاكتفاء بتمديده تقنيا. وأعاد القائمون على الصياغة، من بين أمور أخرى، إلى نص القرار أحكاما هامة مأخوذة من القرار 2240 (2015)، المتخذ قبل ثماني سنوات. ومع ذلك، فإن أي شخص لديه دراية ولو طفيفة بالحالة في المنطقة أو قرأ تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار 2652 (2022) (S/2023/640) سيدرك أن هذا لا يكفي وأن الآلية المنصوص عليها في القرار 2240 (2015) والقرارات اللاحقة غير مجدية. فالمتجرون بالبشر يفلتون من المسؤولية الجنائية. والمهاجرون يموتون في عرض البحر أو ينتهي بهم الحال في مراكز الاحتجاز.

وخلال جلسة الإحاطة التي عُقدت أمس، قدم لنا ممثلو مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومكتب المنظمة الدولية للهجرة لدى الأمم المتحدة حقائق وأرقاما تبين بوضوح أن البحر الأبيض المتوسط أصبح مقبرة للآلاف المؤلفة من الفارين من أفريقيا. ومن شأن التقاعس عن العمل في ظل هذه الظروف أن يقوض سلطة مجلس الأمن.

إن توصيات الأمين العام وتقريره واضحان تماما بشأن التدابير الإضافية الضرورية في هذه الحالة. ويجب على أقل تقدير توفير موانئ مأمونة لإنزال جميع الأشخاص الذين يُنقذون أو يُعترض سبيلهم في البحر، وفقا لقانون البحار الدولي. وعلاوة على ذلك، يجب التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين ويجب ضمان إمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة وجبر الأضرار ومحاسبة الجناة. وقد اقترحنا إدراج هذه الصياغة في القرار. وأود أن أشير إلى أن اقتراحنا يتماشى مع الخط المعياري لزملائنا الغربيين فيما يتعلق بمزيد من المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ولكن المنسقين رفضوا، في هذه الحالة، أخذ تعديلاتنا بعين الاعتبار، لأنهم مقيدون بضوابط الاتحاد الأوروبي. وتبين أن حماية الاتحاد الأوروبي أكثر أهمية بالنسبة لهم من الخطوات العملية اللازمة لتصحيح الوضع الحالي الذي لا يُحتمل.

وسأكون صريحاً جداً مع المجلس وأقول إننا فوجئنا مفاجأة شديدة بما سمعناه من بعض زملائنا الغربيين بالأمس عندما أشادوا بعملية إيريني التي تُسهم، حسب قولهم، إسهاماً كبيراً في إنقاذ المهاجرين في البحر. ويبدو أننا نقرأ تقارير مختلفة. على أية حال، فإن تقرير الأمين العام (S/2023/640) الذي تلقيناه يبين بوضوح شديد أن مساهمة الاتحاد الأوروبي في عمليات الإنقاذ في البحر – إن جاز القول – متواضعة جداً.

والقرار المتخذ اليوم لا يعطينا، للأسف، سبباً للاعتقاد بأن النهج اللاإنساني الذي يتخذه الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين في البحر الأبيض المتوسط سيتغير، وأن الممارسة المخزية المتمثلة في دفع السفن التي تحمل مهاجرين خارج نطاق ولاية الاتحاد الأوروبي تؤدي إلى الموت المؤلم للأشخاص المنكوبين، بما في ذلك النساء والأطفال. ومن غير المحتمل أن ترفع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي تخبرنا عن أهمية تعاون المجتمع المدني، الحظر المفروض على المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية

من أجل مساعدة المهاجرين واللاجئين أو أن تتوقف عن سجن البحارة الذين يسمحون للمنكوبين بالصعود إلى متن السفينة ثم ينتهي بهم الأمر بالحكم عليهم بالسجن واتهامهم بالاتجار بالبشر.

وعلى الأرجح، سيحاول الاتحاد الأوروبي مرة أخرى الاختباء وراء ستار تفرّده المعلن وسيقول إن كل ما يفعله يصبّ، تلقائياً، في مصلحة جيرانه، على أساس المنطق الشائن لكون أوروبا الحديقة الرائعة في وسط الغابة. ونرى أن هذا المنطق غير مرض على الإطلاق، وسنواصل الضغط على المدافعين الأوروبيين عن حقوق الإنسان لكي يمتثلوا امتثالاً صارماً لالتزاماتهم.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب عن خالص تقديرنا، بالنيابة عن وفد ألبانيا وفريقنا بأكمله، لأعضاء المجلس وللأمانة العامة على كل الدعم الذي قدموه لنا. والواقع أنه كان شهراً حافلاً بالعمل بشكل خاص، كما هو الحال دائماً في أيلول/سبتمبر، وشهراً حشدنا فيه توافق في الآراء بشأن عدة مسائل هامة تدخل في نطاق اختصاصنا. وما كان لنا أن نفعل ذلك بمفردنا ومن دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جانب جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والمترجمون الشفويون ومدونو المحاضر الحرفية وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس في الإعراب عن تمنياتنا بالتوفيق لوفد البرازيل في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

*رفعت الجلسة الساعة 12/00.*